الحوكمة الشرعية ودورها في تحقيق الاستدامة في المالية الإسلامية: مقاربة مقاصدية لتطوير الإطار التنظيمي في الجزائر – دراسة حالة مصرف السلام الجزائري–

Sharia Governance and Its Role in Achieving Sustainability in Islamic Finance: A Maqasid-Based Approach to Developing the Regulatory Framework in Algeria – A Case Study of Al Salam Bank Algeria –

يزيد بوطران[1،*]، صحراوي دومي[2]

[1] جامعة تيبازة (الجزائر) (Boutarane.yazid@cu-tipaza.dz)
[2] جامعة الجزائر3 (الجزائر) (Ashzassh@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2026/01/31؛ **تاريخ القبول**: 2026/03/17؛ **تاريخ النشر**: 2026/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار النظري والمقاصدي للحوكمة الشرعية، وتشخيص واقع تطبيقها في المصارف الإسلامية الجزائرية، مع التركيز على دراسة حالة مصرف السلام الجزائري. كما تسلط الدراسة الضوء على الفروق الجوهرية بين الحوكمة في المصارف الإسلامية ونظيرتها التقليدية، وتستعرض أبرز التحديات التنظيمية والمؤسسية التي تواجهها وتخلص النتائج إلى أن التطبيق الفعّال للحوكمة الشرعية، كما يتجلى في أداء مصرف السلام، يسهم بشكل مباشر في تعزيز ثقة المتعاملين، وتحقيق نمو مالي مستقر، وترسيخ الاستقرار المصرفي. وفي ضوء ذلك، تقدم الدراسة رؤية مقترحة لتطوير الحوكمة الشرعية تقوم على مقاربة متكاملة تجمع بين العمق المقاصدي، والإصلاح التنظيمي، والابتكار التكنولوجي، والاستفادة من النماذج الدولية الناجحة.

الكلمات المفتاح : حوكمة شرعية، مصارف إسلامية، مقاصد شرعية، مصرف السلام الجزائري

تصنيف JEL : G28؛ G21،Z12،Q01، O55.

Abstract: This study aims to analyze the theoretical and maqasid (objectives) framework of Shariah governance and diagnose its application reality in Algerian Islamic banks, with a focus on the case study of Al Salam Bank Algeria. The study also highlights the fundamental differences between governance in Islamic banks and their conventional counterparts, and reviews the most prominent regulatory and institutional challenges they face. The findings conclude that the effective application of Shariah governance, as manifested in Al Salam Bank's performance, directly contributes to enhancing customer trust, achieving stable financial growth, and consolidating banking stability. Accordingly, the study proposes a developmental vision for enhancing Shariah governance based on an integrated approach that combines maqasid depth, regulatory reform, technological innovation, and learning from successful international models.

Keywords: Shariah Governance, Islamic Banks, Maqasid Al-Shariah, Al Salam Bank Algeria

Jel Classification Codes: G28،G21،Z12،Q01،O55.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

شهدت المالية الإسلامية في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد تبني الحكومة سياسات جديدة تهدف إلى توسيع النشاط المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية. ويأتي هذا التوسع استجابة لحاجة ملحة لتنويع الأدوات المالية وجذب شريحة واسعة من المتعاملين الباحثين عن بدائل شرعية. ومع اتساع رقعة هذا القطاع، تبرز الحاجة إلى إرساء قواعد متينة تضمن استدامته وفعاليته، وذلك من خلال تفعيل منظومة الحوكمة الشرعية. ولا تقتصر الحوكمة الشرعية على الرقابة الشكلية، بل تمتد لتشمل بعداً مقاصديا يحقق العدالة، الشفافية، والنزاهة، ويعزز ثقة المتعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية. كما تسهم الحوكمة المقاصدية في ترسيخ مبادئ الاستدامة من خلال تحقيق مقاصد الشريعة في المال والاقتصاد، لا سيما ما يتعلق بحفظ الحقوق ودفع الضرر وجلب المصلحة، ويستلزم ذلك إطارا تنظيميا فعالا ومتكاملا يمكن الهيئات الشرعية من أداء دورها باستقلالية وفعالية .

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الحوكمة الشرعية كمدخل لتحقيق الاستدامة في المالية الإسلامية: رؤية مقاصدية لتطوير الإطار التنظيمي في الجزائر مع التركيز على تجربة مصرف السلام الجزائري. وستعالج الورقة البحثية الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تساهم الحوكمة الشرعية في تحقيق الاستدامة وفق رؤية مقاصدية بمصرف السلام الجزائري؟

ويتفرع السؤال الرئيسي إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

-ما المقصود بالحوكمة الشرعية وما الذي يميزها عن الحوكمة التقليدية؟ وما علاقتها بالمقاصد الشرعية؟

-ما هو واقع الإطار القانوني والتنظيمي للمالية الإسلامية في الجزائر وما هي أبرز تحديات الحوكمة الشرعية؟

-كيف يمكن تطوير الحوكمة الشرعية في الجزائر برؤية مقاصدية وماهي سبل تفعيل ذلك عمليا؟

-كيف يفعل مصرف السلام الجزائري مبادئ الحوكمة الشرعية وفق رؤية مقاصدية في ممارساته التشغيلية والرقابية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن أسئلة الدراسة صيغت الفرضيات التالية:

- الحوكمة الشرعية هي منظومة من القواعد والممارسات التي تضمن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة، عبر هيئات رقابة شرعية مستقلة. وتختلف عن الحوكمة التقليدية بتركيزها على الامتثال للشريعة، وتحقيق مقاصدها مثل حفظ المال، العدالة، الشفافية، والأمانة، ما يجعلها ذات بعد أخلاقي وروحي أعمق من مجرد الامتثال القانوني

- رغم التطور الذي شهدته الجزائر بإنشاء نوافذ إسلامية وهيئات شرعية، إلا أن هناك نقائص تنظيمية مثل : غياب معايير موحدة، نقص الكفاءات المتخصصة، وضعف الاستقلالية والشفافية. الإطار القانوني لا يزال في طور التبلور ويحتاج إلى تعزيز ومواكبة التجارب الدولية.

- من خلال تجاوز الحوكمة الشكلية الصورية إلى حوكمة مقاصدية، يمكن تعزيز الاستدامة عبر الاستقلالية، التكوين المستمر، الرقمنة، وتبني المعايير الدولية. الرؤية المقاصدية تعيد توجيه الحوكمة لتخدم مصلحة جميع الأطراف وتحقق التوازن بين الامتثال والنمو الاقتصادي

-يفعل مصرف السلام الجزائر مبادئ الحوكمة الشرعية وفق رؤية مقاصدية من خلال دمج الامتثال الفقهي مع تحقيق مقاصد الشريعة في عملياته؛ إذ يحرص على تصميم منتجات مالية عادلة وشفافة تدعم حفظ المال والتنمية. كما يعتمد نظام رقابة شرعية متكامل يشمل هيئة شرعية وتدقيقا داخليا وخارجيا لضمان التطبيق السليم. يُعزز ذلك بتوجيه التمويل نحو الأنشطة المشروعة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك يحقق توازنا بين الربحية والمسؤولية، بما يدعم الثقة والاستقرار المالي.

1.I- الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية ورؤيتها المقاصدية

مرت الحوكمة بثلاث مراحل رئيسية بدأت بحوكمة الشركات لوضع أُطر تنظيمية شاملة للمؤسسات المالية. ثم تطورت إلى الحوكمة المصرفية التي ركزت على تنظيم عمل المصارف بفضل إرشادات لجنة بازل. وفي المرحلة الثالثة، ظهرت الحوكمة في المصارف الإسلامية لضمان توافق الأنشطة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسنتعرف على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية.

تتماثل المصارف الإسلامية والتقليدية في بعض قواعد الحوكمة، إلا أن خصوصية المصارف الإسلامية تتطلب حوكمة شرعية لضمان التزامها بأحكام الشريعة في جميع تعاملاتها. ترتكز الحوكمة الشرعية على تجنب الربا والاستثمار في الأصول الحقيقية، وتعتبر آلية أساسية للحفاظ على ثقة العملاء. وبالتالي، تخضع المصارف الإسلامية لنوعين من الحوكمة: التقليدية والشرعية، حيث تختلف المبادئ المتعلقة بالحوكمة في الفكر الإسلامي عن تلك الخاصة بالاقتصاد التقليدي .

أولا : الإطار النظري للحوكمة الشرعية : تعتبر الحوكمة الشرعية من القضايا المهمة لنظرا لأهميتها ودورها في المصارف الإسلامية، حيث تخضع الأخيرة إلى نوعين من الحوكمة، الحوكمة التقليدية والحوكمة الشرعية، الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية تركز على الالتزام بالقواعد الأخلاقية والعقدية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وهي تختلف عن الحوكمة في المؤسسات التقليدية التي تعتمد على القوانين الثابتة. تتمحور الحوكمة الشرعية حول وجود هيئة رقابة شرعية تضمن أن معاملات المصارف متوافقة مع الشريعة. لضمان نجاح الحوكمة الشرعية، يجب تعزيز النزاهة

والشفافية وتطويرها لضمان جودة الأداء والمنتجات المالية والخدمية، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسات المالية الإسلامية. (الشحري، 2018، صفحة 13)

1- مفهوم الحوكمة الشرعية :

تشير الحوكمة الشرعية إلى مجموعة من السياسات والضوابط والإجراءات التي تضمن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة في جميع معاملاتها ومنتجاتها. وتشمل وجود هيئة شرعية مستقلة، إجراءات مراجعة دورية، والتزام إداري بقرارات الهيئة.

وقد عرف كلا من كريم جينينا وأزهر حامد الحوكمة الشرعية بأنها: "النظام الشامل الذي يدير مطابقة أنشطة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمعاملات" (Azhar، 2015، صفحة 80)

أما محمد أكرم جلال الدين فقد عرفها بأنها: "الهياكل والعمليات المعتمدة لدى المؤسسات المالية الإسلامية لضمان التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها". (الصالحي، مارس2020، صفحة 86)

إن أغلب التعريفات السابقة قد اتفقت على تعريف الحوكمة الشرعية بأنها ذلك النظام الذي يضمن أن المؤسسة المالية لا تخالف ويجب امتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تعريف الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية بأنها هي: "النظام الذي يطمئن أصحاب المصلحة، ويضمن لهم عدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية ، من خلال اتباعها وامتثالها للأحكام الشرعية الصحيحة، والتأكد من صحة تطبيقها، مع الإفصاح الشرعي عن ذلك". (بوهرواة و بوكروشة، 2015، صفحة 94)

2-نشأة الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وتطورها :

تعد الحوكمة الشرعية المصارف الإسلامية موضوعًا حديثًا نسبيًا في فقه المعاملات، رغم أن مفاهيمها وأهدافها كانت موجودة في التشريع الإسلامي التقليدي، مثل الحسبة والضوابط الفقهية لعقود المشاركة والوكالات. بدأت الحوكمة الشرعية الحديثة مع تأسيس المصارف الإسلامية، حيث كان التركيز على وجود هيئة شرعية تضمن شرعية المعاملات المالية. طرحت العديد من البنوك الإسلامية، مثل بنك فيصل الإسلامي في مصر (1976) وبنك دبي الإسلامي (1979)، وبنك اسلام ماليزيا (1983) أهمية وجود هيئة شرعية. بعد استقرار الحوكمة في المؤسسات المالية التقليدية، اعتمدت المعايير الخاصة بالحوكمة الشرعية، وأصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أول معيار في 1997.لاحقًا، أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية مبادئ إرشادية في 2006، وتبعه البنك المركزي الماليزي بمبادئ شاملة في 2010، وبدأ العمل به في يناير2011. (حريش، جوان 2017، صفحة 53)

3-أهداف الحوكمة الشرعية : تهدف الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها:

- ضمان تنفيذ المعاملات المالية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية؛
- تعزيز الاستقلالية والموضوعية في الرأي الشرعي من قبل جهات التدقيق الشرعي؛
- دعم الإطار المؤسسي لتطبيق الأهداف الأخرى، بما يشمل إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية وإصدار التشريعات المناسبة؛
- تحقيق العدالة بين كافة الأطراف المعنية، مثل الإدارة والمساهمين والعملاء والموظفين وجهات التدقيق الخارجي؛
- تعزيز الفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان المسؤولية والمساءلة بآليات واضحة. (مشعل، ماي 2010، صفحة 5)

4- المرتكزات الأساسية لضمان الحصول على نظام فعال للحوكمة الشرعية : تتضمن الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية ثلاث مرتكزات أساسية لضمان فعاليتها: (العاني، 2015، صفحة 54)

أ-حوكمة الفتوى والتشريع: تتعلق بتوفير مرجعية معيارية تشريعية للمعاملات، لضمان امتثال المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال فتاوى وقرارات شرعية صحيحة.

ب-حوكمة الرقابة الشرعية: تهدف إلى التأكد من تطبيق المؤسسة لجميع أنشطتها وفقاً لأحكام الشريعة، مع التأكيد على استقلالية الرقابة الشرعية لضمان إلزامية قراراتها. تشمل الرقابة الشرعية المركزية، الداخلية والخارجية. (المصرفية، 2019، صفحة 19)

ج-حوكمة الإفصاح الشرعي: تضمن الإفصاح الشفاف عن مدى توافق أنشطة المؤسسة مع الشريعة الإسلامية، من خلال كشف جميع القضايا والفتاوى الشرعية المتعلقة بالإفصاح والمحاسبة. : (بلعزوز، 2015، صفحة 78)

5- النماذج التطبيقية للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية : تتنوع النماذج التطبيقية للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية إلى ثلاثة هياكل رئيسية:

أ- المركزية الكاملة للحوكمة الشرعية: يعتمد هذا النموذج على هيئة شرعية مركزية وطنية تشرف على جميع المؤسسات المالية الإسلامية وتصدر الفتاوى الملزمة، ويطبق في دول مثل ماليزيا وإندونيسيا وسوريا.

ب- الهيكل التنظيمي الذاتي: في هذا النموذج، تتخذ كل مؤسسة مالية قراراتها الشرعية الداخلية دون تدخل مركزي، ويستخدم بشكل رئيسي في دول الخليج وشمال إفريقيا والدول الغربية. يعتمد هذا النموذج غالباً على معايير مجلس المحاسبة والمراجعة أو مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ج- الهيكل الهجين: توجد هيئةشرعية مركزية مختصة فقط بالبنك المركزي، بينما يُطلب من المؤسسات المالية الإسلامية تقديم تقارير دورية للجهات المركزية حول التزامها بالمعايير الشرعية دون تدخل مباشر في شؤونها الداخلية. (بوهراوة، جوان2015، الصفحات 109-110)

6- الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والحوكمة في المصارف التقليدية : سوف نتطرق إلى أهم الفروقات الموجودة بين الحوكمة في المصارف الإسلامية ونظيرتها التقليدية وتتمثل في :

أولا: أوجه الاختلاف بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والحوكمة في المصارف التقليدية : يكمن الاختلاف في عدة أوجه نذكر منها لا سبيل الذكر لا على سبل الحصر

1- الأسس والمبادئ :

- المصارف الإسلامية : تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل :
- المشاركة في الربح والخسارة (قاعدة الغنم بالغرم) ؛
- تحمل المخاطر لتحقيق الأرباح (قاعدة الخراج بالضمان) ؛
- المتاجرة بالملكية بدلا من الدين؛
- الالتزام الكامل بأحكام الشريعة في جميع المعاملات.
- المصارف التقليدية : تعتمد على مبدأ الفائدة الثابتة دون اعتبار لنوعية المشاريع الممولة.

2-المخاطر والإدارة:

- العقود الإسلامية ذات مخاطر أعلى (مثل المضاربة) مقارنة بالعقود التقليدية ذات الفائدة الثابتة، مما يتطلب إدارة عادلة ورقابة فعالة.

3-الهيكل التنظيمي:

- المصارف الإسلامية : تتميز بنظام حوكمة ثنائي يضم مجلس إدارة وهيئة رقابة شرعية لضمان توافق المعاملات مع الشريعة.
- المصارف التقليدية : تعتمد على نظام حوكمة أحادي يركز على تحقيق الأرباح للمساهمين. (بورقية، 2009، الصفحات 14-15)

4-الأهداف والمقاصد:

- الحوكمة الشرعية : تهدف إلى حفظ الدين والمال معا، وتعالج مشكلات المعاملات المحرمة.
- الحوكمة التقليدية : تهدف إلى حفظ المال فقط وتعالج مشكلة الوكالة.

5-الفساد والمصالح:

- الحوكمة الشرعية : تهتم بجميع أصحاب المصلحة على حد سواء، والفساد يكون ظاهرا.
- الحوكمة التقليدية : تركز على المساهمين فقط، والفساد غالبا يكون خفيا.

كنتيجة يمكن القول أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تتطلب رقابة مزدوجة ومبادئ أخلاقية أعلى لضمان التوافق مع الشريعة الإسلامية، بينما تركز الحوكمة التقليدية على تعظيم أرباح المساهمين ضمن إطار مالي صرف. (عياش ه.، 2022، صفحة 61)

ثانيا : أوجه التشابه بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والحوكمة في المصارف التقليدية

هناك مجموعة من المبادئ للحوكمة التي تتفق فيها المصارف الإسلامية مع غيرها من المصارف التقليدية والتي تتمثل في :

1- حماية حقوق المساهمين: ضمان معاملة عادلة ومتساوية لجميع المساهمين لتجنب تضارب المصالح.

2- النظام الداخلي: الحفاظ على كفاءة وسلامة نظام المصرف الداخلي.

3- حقوق أصحاب المصالح: ضمان احترام حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة بالمصرف.

4- المراقبة الفعالة: الاعتماد على مراقبين مؤهلين قادرين على أداء دورهم بفعالية.

5- الإفصاح والشفافية: تقديم تقارير واضحة ودقيقة حول أنشطة المصرف، والوضع المالي، وأداء الإدارة التنفيذية.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: تكوين مجلس إدارة ذو كفاءة ومؤهلات عالية، يتحمل المسؤولية في الإشراف ومنع تضارب المصالح، مع تحقيق عوائد مناسبة.

وكحوصلة نجد أن المصارف الإسلامية والتقليدية تتفق في المبادئ الأساسية للحوكمة لضمان العدالة، الشفافية، والإدارة الفعالة. (فرحات، 2014، الصفحات 20-22)

2.I– الرؤية المقاصدية للحوكمة الشرعية

تعد الرؤية المقاصدية في الحوكمة المالية من الأسس الجوهرية في النظام المالي الإسلامي، حيث تهدف إلى تجاوز الشكل الظاهري للمعاملات، والتركيز على الغايات العليا التي شرعت من أجلها الأحكام، مثل العدل، والشفافية، والتيسير، وحفظ الحقوق. وبهذا المنظور، تسهم الحوكمة الشرعية في تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، وتضمن استدامة النشاط الاقتصادي وفقًا للقيم الإسلامية. (عاشور، 2006)

1–تحقيق العدل في توزيع الأرباح والمخاطر

يقصد به ضمان أن تكون العلاقتين الأطراف قائمة على الإنصاف، بحيث لا يحتكر طرف الأرباح أو يحمّل الآخر كل المخاطر، بل يتم تقاسمها بشكل عادل يعكس الشراكة الحقيقية. لقوله تعالى في سورة والأنعام:فُولآية1525﴿ وَ الْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ﴾ دلالة على وجوب تحقيق العدالة والإنصاف في التعاملات.

2–حفظ المال من التبذير والغرر والاحتيال

يعني حماية الموارد المالية من الضياع أو الاستغلال، وذلك بمنع المعاملات التي تنطوي على غموض (غرر)، أو خداع، أو إسراف غير مبرر، مما يضمن سلامة الأموال واستدامتها.لقوله تعالى في سورة البقرة، الآية188﴿ وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ يشير إلى حفظ المال من الاحتيال والظلم والمعاملات الفاسدة (القرضاوي، 2001)

3–رفع الحرج عن المتعاملين من خلال التيسير والوضوح

يتعلق بتصميم الأنظمة والمعاملات بطريقة واضحة وسهلة، لتجنب التعقيد أو الإرباك، مما يسهم في راحة المتعاملين ويزيل عنهم المشقة والجهل بالشروط أو الآثار. لقوله تعالى في سورة البقرة بكلمة 185﴿ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ تأكيد على مقصد التيسير في الشريعة الإسلامية ورفع المشقة عن الناس.

4–تنمية الثقة بين المؤسسة المالية والزبائن

يهدف إلى بناء علاقة قائمة على الصدق والشفافية والمصداقية، مما يعزز الاطمئنان لدى الزبائن ويشجعهم على الاستمرار في التعامل مع المؤسسة بثقة واطمئنان عن النبي ﷺ قال: «**لا ضرر ولا ضرار** «رواه ابن ماجه والدارقطني وصححه النووي، وهو أصل عظيم في الفقه الإسلامي يؤكد على منع الضرر المتبادل، ويستند إليه في كثير من أحكام الحوكمة المالية لتحقيق العدالة ومنع الاستغلال. (العساوي، 2010)

3–I واقع الإطار التنظيمي للمالية الإسلامية في الجزائر

أولا: الواقع التنظيمي الحالي للحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية الجزائرية ونوافذها

إن قضية الحوكمة المصرفية والشرعية لم تكن مطروحة للنقاش بشكل واسع في الجزائر، إلا أن ضغوط الهيئات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، ومؤسسات دعم المالية الإسلامية، كهيئة "الأيوفي" ومجلس الخدمات المالية الإسلامية و لجنة بازل، دفعت البلاد إلى تبني مبادئ الحوكمة لضمان استقرار النظام المصرفي. وقد استجابت السلطات الجزائرية لهذه التحديات بإنشاء "اللجنة الوطنية للحكم الراشد"، المكونة من 99 عضوا يمثلون مختلف القطاعات الحكومية والاقتصادية.

جاء هذا التوجه نتيجة لأزمات القطاع المصرفي، خاصة في المصارف الخاصة منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث شهدت الجزائر إصلاحات مصرفية لتكييف النظام المالي مع متطلبات اقتصاد السوق. ومع ذلك، تعاني المصارف العمومية من ضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة، ما يظهر في قضايا الاختلاس، مشكلات القروض المتعثرة، وضعف الرقابة الداخلية والخارجيةورغم سنّ قوانين لتعزيز الحوكمة، إلا أنها لم تكن كافية لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية. وعلى مستوى المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية، أجريت مقابلات مع مختصين وعاملين في هذه المؤسسات لتقييم تطبيق الحوكمة الشرعية. تظهر النتائج أن الجهود مستمرة لتحقيق أعلى معايير الحوكمة المصرفية والشرعية، لضمان إدارة أفضل للمخاطر وتعزيز الأداء في القطاع المصرفي الإسلامي.

1– مبادئ والآليات الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية الجزائرية

تستند الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية الجزائرية إلى مبادئ وأدوات تهدف لضمان الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية وتعزيز الشفافية في العمليات المالية. لكل مصرف دليل خاص بالحوكمة الشرعية، معتمد من الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية والجمعية العمومية، يحدد الإجراءات والسياسات الواجب اتباعها.

– **آليات الحوكمة الشرعية** : تكون من خلال الخطوات التالية :

– تشكيل هيئة شرعية: يتم اقتراحها من مجلس الإدارة وتعيينها من الجمعية العمومية وفق وثيقة ارتباط تحدد حقوقها وواجباتها، مثل الرقابة الشرعية ورفع التقارير.

- لائحة داخلية للهيئة الشرعية :تشمل آليات اتخاذ القرارات، الاجتماعات، وتسيير الأعمال.
- إدارة التدقيق الشرعي والامتثال: تعيين فرق متخصصة لمتابعة الالتزام بالضوابط الشرعية.
- اعتماد نظام الحوكمة الشرعية: يتم المصادقة عليه من البنك المركزي. (بورويبة، 2024)

– مبادئ الحوكمة الشرعية : أما فيما يخص كيفية ضمان شفافية المعاملات المالية في إطار الحوكمة الشرعية أن في دليل الحوكمة الذي يشمل الإجراءات و سياسات الامتثال من بين الأمور التي تشترطها الهيئة الشرعية و هو مراقبة التقارير المالية السنوية الخاصة بالمصرف و النظر في مدى احترامها للضوابط الشرعية و خاصة فيما يخص عملية توزيع الأرباح على الحسابات الاستثمارية و بالتالي إدارة الرقابة و الامتثال تقوم بإعداد التقارير دورية تعرضها على الهيئة الشرعية للفصل واتخاذ القرار فيها بإضافة إلى أن مبدأ الشفافية هو مبدأ عام و أن المعاملات المالية مقيدة و مسجلة في نظام محاسبي و للهيئة الشرعية صلاحية كاملة للاطلاع على كل وثائق المصرف ولا تكون سر عليها (حدادن، 2024)

– استقلالية الهيئة الشرعية: تتمتع الهيئة الشرعية باستقلالية تامة في اتخاذ قراراتها، وهو مطلب أساسي في الحوكمة الشرعية. يظهر ذلك في قدرتها على حل المشكلات الشرعية بشكل مستقل، وفي موقعها البارز داخل الهيكل التنظيمي، الذي يكاد يعادل مكانة الجمعية العمومية، مما يعزز من استقلاليتها ودورها في ضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. (بورويبة، 2024)

2– إنشاء نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية : تم السماح للمصارف التقليدية بفتح "نوافذ إسلامية"تُقدم منتجات متوافقة مع الشريعة، مثل المرابحة والإجارة.الهدف هو توفير خيار شرعي للعملاء دون الحاجة لتأسيس مصارف إسلامية مستقلة، مما يُسهل دمج المالية الإسلامية في النظام المصرفي القائم.

3– إصدار تعليمة من بنك الجزائر تخص الشروط التقنية والتجارية للمنتجات الإسلامية : أصدر بنك الجزائر تعليمة تحدد المعايير التي يجب أن تلتزم بها البنوك عند تسويق وتقديم المنتجات الإسلامية، من حيث صياغة العقود، وطرق التسعير، والضوابط الشرعية، ما يساهم في تنظيم النشاط ومنع التجاوزات.

4– تشكيل لجنة وطنية للرقابة الشرعية على مستوى بنك الجزائر : تم إنشاء لجنة شرعية مركزية على مستوى البنك المركزي، مهمتها مراجعة واعتماد المنتجات والخدمات الإسلامية المقدمة من البنوك، وضمان مطابقتها لأحكام الشريعة، وهو ما يمثل خطوة نحو توحيد المرجعية الشرعية في البلاد.

5– دور البنك المركزي في سن قوانين الحوكمة الشرعية : يؤدي البنك المركزي دورا محوريا وحساسا باعتباره الجهة الرقابية العليا على المصارف العاملة في الدولة. وقد بدأ مؤخرا بإصدار مجموعة من القوانين لدعم الصناعة المالية الإسلامية، وإن كان ذلك بشكل جزئي وليس شاملا. ومن بين أبرز هذه القوانين:

- النظام 18/02 والنظام 20/02.
- التعليمة 20-03 المؤرخة في 20 أفريل 2020
- التشريعات المتعلقة بالتأمين التكافلي والصكوك السيادية الإسلامية. المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الخاص بالتأمين التكافلي

ورغم هذه الجهود، لا يزال هناك عمل كبير مطلوب لتطوير لوائح وتنظيمات تعزز مكانة الحوكمة الشرعية بما يتماشى مع معايير هيئة الأيوفي. ومن ضمن المبادرات قيد التطوير، يعمل البنك المركزي الجزائري بالتعاون مع البنك المركزي الماليزي والجامعة العالمية الإسلامية (**ISRA**) على إعداد نظام جديد للحوكمة الشرعية، يهدف إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية الجزائرية من العمل بأريحية وفعالية أكبر. (حدادن، 2024)

ثانيا : عوائق وتحديات التي تواجه البيئة القانونية والتشريعية في الجزائر

1– ضعف استقلالية الهيئات الشرعية داخل المؤسسات : الهيئات الشرعية غالبا ما تكون تابعة لإدارة المصرف ولا تتمتع بالاستقلالية الكافية، مما يطرح تساؤلات حول حياديتها وقدرتها على رفض منتجات قد تكون غير متوافقة مع الشريعة، وهو ما يضعف الثقة في تلك المنتجات.

2– غياب معايير موحدة للمنتجات والخدمات : تفتقر السوق الجزائرية إلى إطار موحد يضبط كيفية تصميم وتقديم المنتجات الإسلامية، ما يؤدي إلى تباين في الفتاوى والتطبيقات من بنك لآخر، ويخلق ارتباكا لدى العملاء ويُضعف من مصداقية القطاع.

3– قلة الكفاءات المتخصصة في الشريعة والمالية : يوجد نقص كبير في الموارد البشرية المؤهلة في كل من فقه المعاملات والتمويل الحديث، ما يؤدي إلى صعوبات في تطوير منتجات جديدة، وفجوات في الرقابة الشرعية والتسويق الصحيح للمنتجات الإسلامية.

4– غياب استراتيجية رقمية لتفعيل الرقابة الشرعية الحديثة : لا توجد حاليا أنظمة رقمية فعالة تمكن من تتبع وتنفيذ الرقابة الشرعية بشكل آلي أو مدمج مع العمليات المصرفية، مايحدّ من كفاءة الرقابة ويجعلها تقليدية وبطيئة في الاستجابة للمستجدات.

ثالثا– العراقيل والصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر: من خلال المقابلة التي أجريت على مستوى المصارف الإسلامية الجزائرية ونوافذها مع مختصين في المالية الإسلامية في هذه المصارف توصلنا إلى ما يلي :

1- مصارف إسلامية:

مصرف السلاوهناك البركة لا يواجهان عراقيل كبيرة في مجال الحوكمة الشرعية حتى الآن، نظر ً ا لاهتمام إداراتهما العليا بهذا المجال وإعطائه الأولوية. ومع ذلك، تواجه هذه المصارف تحديات مرتبطة بتطبيق المستجدات والتطورات في الساحة المالية، حيث تحاول المصارف الإسلامية مواكبتها وتجسيدها على أرض الواقع. كلما تعمقت هذه المصارف في التخصص، ظهرت عقبات جديدة تسعى لحلها، بهدف تقديم صورة مثالية عن أدائها. (بورويبة، 2024)

2- نوافذ المصارف الإسلامية:

- نوافذ المصارف الخاصة الأجنبية : استفادت من خبراتها السابقة وحققت إنجازات ملموسة في مجال الحوكمة الشرعية.
- نوافذ المصارف العمومية تواجه تحديات أكبر نظر ً ا لحداثة نشأتها بغالب ً ا ما تستمر هذه النوافذ في اتباع مبادئ الحوكمة التقليدية الخاصة بالشركات الأم، حيث:
  - بعضها لا يملك لجانً ا مستقلة لإدارة المخاطر وتظل تحت وصاية لجان المخاطر التابعة للمصرف الأم.
  - بعض النوافذ لا يضم إدارات مستقلة للتدقيق الشرعي. (عثامنية، 2024)

I-4 نحو حوكمة شرعية مستدامة في الجزائر : مقاربة مقاصدية وتنظيمية رقمية

تسعى الجزائر إلى ترسيخ نظام مالي إسلامي فعّ ال يقوم على حوكمة شرعية مستدامة تجمع بين المقاصد الشرعية والإصلاحات التنظيمية الحديثة. وتبرز أهمية اعتماد نهج تكاملي يزاوج بين الالتزام بالشريعة وتوظيف التكنولوجيا في الرقابة والتسيير. هذه المقاربة الشاملة تضمن الشفافية، الكفاءة، واستدامة العمل المالي الإسلامي. (Chapra، 2008)

أولا: دور المقاربة المقاصدية في إصلاح الحوكمة الشرعية

- ربط الحوكمة الشرعية (التشريعات والممارسات)بمقاصد الشريعة (كالعدالة، المصلحة، والشفافية، والمصلحة العامة ،رفع الحرج).
- توجيه السياسات المالية الإسلامية نحو تحقيق النفع العام وضمان الثقة ودفع المفاسد.
- الموازنة بين الامتثال الشرعي والكفاءة الاقتصادية. (الريسوني،، 2013)

ثانيا: المبادئ الأساسية للإصلاح التنظيمي والشرعي :يجب على الدولة إثبات الإرادة السياسية في مجال الصناعة المالية الإسلامية وإتباع الخطوات التالية :

- إنشاء مصرف إسلامي حكومي عمومي مشترك لكل المصارف العمومية ؛
- العمل على عملية التحول الكلي للمصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية حتى يكون عددها كبير لخلق جو المنافسة
- العمل على تطوير وتوسيع سوق رأس المال أو بما يعرف بالبورصة ، وهذا من خلال إدراج عدد كبير من المؤسسات المالية ومنها المصارف الإسلامية حتى يفتح المجال لعملية الشفافية والإفصاح في القوائم المالية وتكون فصلية لإعطاء صورة وسمعة عن هذه المؤسسة المالية التي تمكن المتعاملين في اختيارها لتعامل معها؛
- على البنك المركزي سن قوانيين وتنظيمات تساعد وتسهل على المصارف الإسلامية تطبيق الحوكمة الشرعية على سبيل المثال الدليل الموحد للحوكمة الشرعية الذي هو في طور الإنجاز باتفاق مع البنك المركزي الماليزي والأكاديمية العالمية الإسلامية **ISRA**؛
- مبدئيا يجب على السلطات الوصية (الدولة) تعين محافظ إسلامي في البنك المركزي لتسهيل عمل المصارف الإسلامية معه. (**AAOIFI**، 2024)

وحتى تحقق هذه الأخيرة مكانتها يجب عليها تطبيق الحوكمة الشرعية على أرض الواقع بصورة المثالية العمل على :

1- استقلالية الهيئات الشرعية داخل المؤسسات المالية :

- إرساء آليات قانونية لضمان استقلال القرار الشرعي.
- الفصل بين الهيئات الشرعية والإدارة التنفيذية للمصارف.
- تمكينها من اتخاذ قرارات دون تدخل إداري أو تجاري.
- تنظيم عملها قانوني ً ا لضمان الحياد والشفافية.

2- مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية :

- تبني معايير **AAOIFI** ،**IFSB**.
- تحديث القوانين الوطنية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

3- اعتماد مؤشرات أداء شرعية :

- تطوير أدوات لقياس مدى التزام المؤسسات بالشريعة.
- إدراج هذه المؤشرات ضمن نظام الحوكمة الداخلي. (حمودة،، 2015)

ثالثا: إدماج التكنولوجيا والرقمنة في الحوكمة الشرعية

1-التحول الرقمي في الفتوى والمراجعة الشرعية :

- إنشاء منصات رقمية للفتاوى والمراجعة المستمرة للعقود والمعاملات.
- استخدام التكنولوجيا المالية (**FinTech**) لتسهيل الرقابة والامتثال.
- أتمتة العمليات الشرعية لتقليل الأخطاء وتحقيق الشفافية.

2-الذكاء الاصطناعي في مراقبة العقود :

- استخدام تقنيات **AI** لاكتشاف المخالفات الشرعية وتحليل البيانات المالية.

3-رقمنة تقارير الأداء الشرعي :

- توفير تقارير رقمية شفافة ومحدثة للجمهور والجهات الرقابية عير منصات رقمية متطورة

رابعا: تأهيل وتكوين الكفاءات الشرعية والخبراء في المالية الإسلامية :

- تطوير برامج تعليمية وتكوينية بالشراكة مع الجامعات. وبرامج أكاديمية ومهنية متخصصة
- إشراك الجامعات ومراكز التكوين في إعداد الكفاءات من الخبراء في الشريعة والمالية الإسلامية.
- دعم التكوين المستمر لهيئات الرقابة الشرعية. (Mohamed، 2018)

خامسا: عرض تجارب دولية ناجحة – نماذج مرجعية

– النموذج الماليزي : أصدر البنك المركزي الماليزي في عام 2004 المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية المرخصة وتم تعديل هذه المبادئ في 24 ديسمبر 2010 لتحدد المتطلبات الرئيسية مثل الاستقلالية والكفاءة، والتوافق مع الشريعة ومما جاء فيها أن:

– على أعضاء الهيئات الشرعية التأكد من أن جميع العمليات والمنتجات المصرفية متطابقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛

– ضرورة تأسيس قسم مستقل للتدقيق الشرعي الداخلي لتحقيق الحوكمة.

كما صدر في عام 2013 قانون الخدمات المالية الإسلامية ليتم بموجبه إلزام المؤسسات بقرار الحوكمة بما لا يعرضها لمخاطر عدم الامتثال للقرارات الشرعية. وتعتمد ماليزيا على نظام مراقبة وحوكمة شرعية ذي مستويين في عملية صنع القرار:

– المستوى الكلي : المجلس الاستشاري الشرعي الوطني التابع للبنك المركزي الماليزي ومن مهامه كهيئة شرعية عليا توحيد الفتاوى وتحقيق المواءمة القانونية لمتطلبات الشريعة.

– المستوى الجزئي : هيئة رقابة شرعية لكل مؤسسة مالية إسلامية وشركات الاستشارات الشرعية مهامها تطوير المنتجات ومراجعة القضايا الشرعية والموافقة عليها والتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية.

– النموذج السوداني : تعد السودان صاحبة الخطوة الرائدة في إعلان أسلمة النظام المصرفي، واستعملت الكثير من التجارب فيما يتعلق بالسياسة النقدية والسياسة المالية ومنح الائتمان وغير ذلك بالطرق الإسلامية.

وفيما يتعلق بحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية فإن طبيعة النظام المالي في السودان فرض نفسه، وكانت من الدول السباقة لإنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية، وبحكم الأقدمية فإن توثيق هذه التجربة من قبل مصرف

السودان المركزي أظهر عمق هذه التجربة وثرائها، إلا أننا لم نجد منشورات هذا المصرف ما يفيد بتعليمات خاصة لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، ويبدوا أنه اكتفى بإلزامية المعايير الدولية الصادرة عن المؤسسات المعنية بالإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. (فوضيل وخنوسة، 2020، الصفحات 318-319)

– النموذج الباكستاني : أصدر مصرف باكستان المركزي تشريعات الحوكمة وقد استرشد المصرف في هذا الصدد بمعايير الحوكمة الشرعية الدولية المقدمة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وفيما يتعلق بحوكمة المصارف الإسلامية فقد أصدر في عام 2014 كتيبا وقد غطى إطار الحوكمة الشرعية ما يلي:

– ألية فعالة تمكن مجلس الإدارة من الإشراف على توفير بيئة متوافقة مع أحكام الشريعة؛

– مبدأ المساءلة في تنفيذ إطار الحوكمة؛

– تعين مجلس شرعي مستقل وفعال وفق معايير سليمة؛

– استحداث قسم لرقابة الشرعية يعمل كحلقة وصل بين الهيئة الشرعية والهيئة الإدارية؛
– وحدة التدقيق الشرعي الداخلي المستقلة والتي قد تكون جزء من دائرة التدقيق الداخلي أو وحدة مستقلة تبعا لحجم المؤسسة؛
– المراجعة الشرعية الخارجية التي يتعين الاضطلاع بها بالموازاة مع المراجعة السنوية. (ساعد وخوني، الصفحات 564-565)

– النموذج الأردني : أعدت الوكالة الإسلامية الدولية لتصنيف الجودة الشرعية للمصرف الإسلامي الأردني وذلك للعام الثامن على التوالي، وذلك لاستمرارية تطبيق المصرف لأعلى درجات الامتثال والالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال هيكل الحوكمة الشرعية للمصرف والذي يتماشى مع التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي الأردني في دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية، وبين التقرير الصادر عن الوكالة نهاية شهر جانفي 2016 أنه منح المصرف هذا التصنيف بناء على :

– تطبيقه السليم لممارسة الحوكمة وفق تعديلات المصرف المركزي على تعليمات الحوكمة للمصارف الإسلامية وذلك لضمان ممارسات حوكمة سليمة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وذلك من خلال:
– وجود هيئة رقابة شرعية في المصرف تتألف من 4 أعضاء من ذوي المؤهلات الأكاديمية العالية والخبرة في الفقه الإسلامي؛
– تأسيس المصرف لدائرة التدقيق الشرعي داخلي منفصلة ومستقلة عن دائرة التدقيق الداخلي تقدم تقاريرها بشكل مباشر لهيئة الرقابة الشرعية؛
–كما يدير المصرف برامج تدريبية شاملة لموظفيه لتزويدهم بالمعرفة و الخبرة فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي؛
– مواصلة المصرف تطوير وابتكار منتجات جديدة والمشاركة في مختلف المؤتمرات والندوات التي تعنى بالصناعة المالية الإسلامية؛
– كما أشاد التقرير بامتثال المصرف لأفضل الممارسات الموصى بها لدى مجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح. (يوسفي وعزايزية، 2018، صفحة 195(

سادسا: توصيات استراتيجية لتحقيق الاستدامة

1– إنشاء هيئة وطنية عليا مستقلة للرقابة الشرعية :

- تضم خبراء في الشريعة والاقتصاد والقانون.
- تعمل كمرجعية مركزية للتوحيد والتوجيه.

2– تعزيز التعاون العلمي و التكويني :

- ربط الجامعات بمراكز التكوين المالي الإسلامي.
- تشجيع البحث العلمي في مجال الحوكمة الشرعية وإعداد أطر بشرية مؤهلة لتلبية حاجات السوق المالية الإسلامية.
- تعزيز التوطين الوظيفي والتكوين في الصيرفة الإسلامية
- إنشاء سوق مصرفية بين النوافذ الإسلامية

3- تنظيم مؤتمرات وطنية وورشات وطنية :

- تبادل الخبرات بين الفاعلين وتقييم التحديات والفرص في مجال الحوكمة
- بناء رؤية موحدة لتطوير الحوكمة الشرعية والتنظيمية.
- منح تراخيص لمؤسسات مالية إسلامية عربية للعمل بالجزائر

تعمل الرؤية الشرعية العميقة (المقاصدية) والإصلاحات التنظيمية الحديثة، مع توظيف التكنولوجيا في خدمة الحوكمة. إلى تعزيز وبناء نظام رقابة شرعيةفعّال، مستقل، شفاف، ومستدام، قادر على مواكبة التحديات المالية المعاصرة في الجزائر على ضوء التجارب الدولية الرائدة.

إن تحقيق الاستدامة في المالية الإسلامية بالجزائر لا يمكن أن يتم إلا من خلال نظام حكمة شرعية متكامل وفعّال، ينبني على رؤية مقاصدية عميقة تتجاوز الشكليات إلى الغايات. فالحوكمة ليست مجرد رقابة شكلية، بل هي التزام بأخلاقيات الشريعة وغاياتها في كل جوانب النشاط المالي. وفي ظل التحديات التنظيمية والاقتصادية الحالية، يصبح من الضروري إعادة النظر في الإطار المؤسسي للحوكمة الشرعية، مع اعتماد آليات مبتكرة تُسهم في بناء قطاع مالي إسلامي جزائري قوي ومستدام (الباحث، 2025)

II – واقع تطبيق الحوكمة الشرعية وتأثيرها على مصرف السلام الجزائر

تشكل الحوكمة الشرعية إطارا أساسيا لضمان التزام مصرف السلام الجزائر بأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف معاملاته. كما يبرز تطبيقها دورا مهما في تعزيز الثقة وتحسين الأداء المالي ودعم الاستقرار داخل المصرف.

1- مؤشرات الأداء الأساسية للتسويق المصرفي في مصرف السلام الجزائر

تعد مؤشرات الأداء الأساسية للتسويق المصرفي أداة مهمة لقياس مدى كفاءة مصرف السلام الجزائر في استقطاب الموارد وتعزيز علاقته بالعملاء. كما تعكس هذه المؤشرات قدرة المصرف على تحقيق النمو والاستقرار في ظل المنافسة والالتزام بالضوابط الشرعية.

الجدول رقم(01) : مؤشر نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع ومؤشر نسبة الودائع الاستثمارية لإجمالي الودائع مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2023)

السنة	إجمالي الودائع (آلاف دينار جزائري)	الودائع الجارية (آلاف دينار جزائري)	معدل نمو إجمالي الودائع %	معدل نمو إجمالي الودائع الجارية %	نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع %
2017	53 717 182	19 008 462	_	_	35,39
2018	85 431 000	20 869 577	59,04	9,79	24,43
2019	102 405 000	22 718 951	19,87	8,86	22,19
2020	129 320 000	31 616 524	26,28	39,16	24,45
2021	195 031 000	49 494 887	50,81	56,55	25,38
2022	215 076 000	65 249 902	10,28	31,83	30,34
2023	279 098 000	88 797 326	82,31	36,09	31,82
المتوسط	**151 439 740**	**42 536 518**	**27,71**	**30,38**	**27,71**

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف السلام الجزائري.

الشكل رقم(01) : مؤشرات الأداء الأساسية للتسويق المصرفي في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2017-2023)

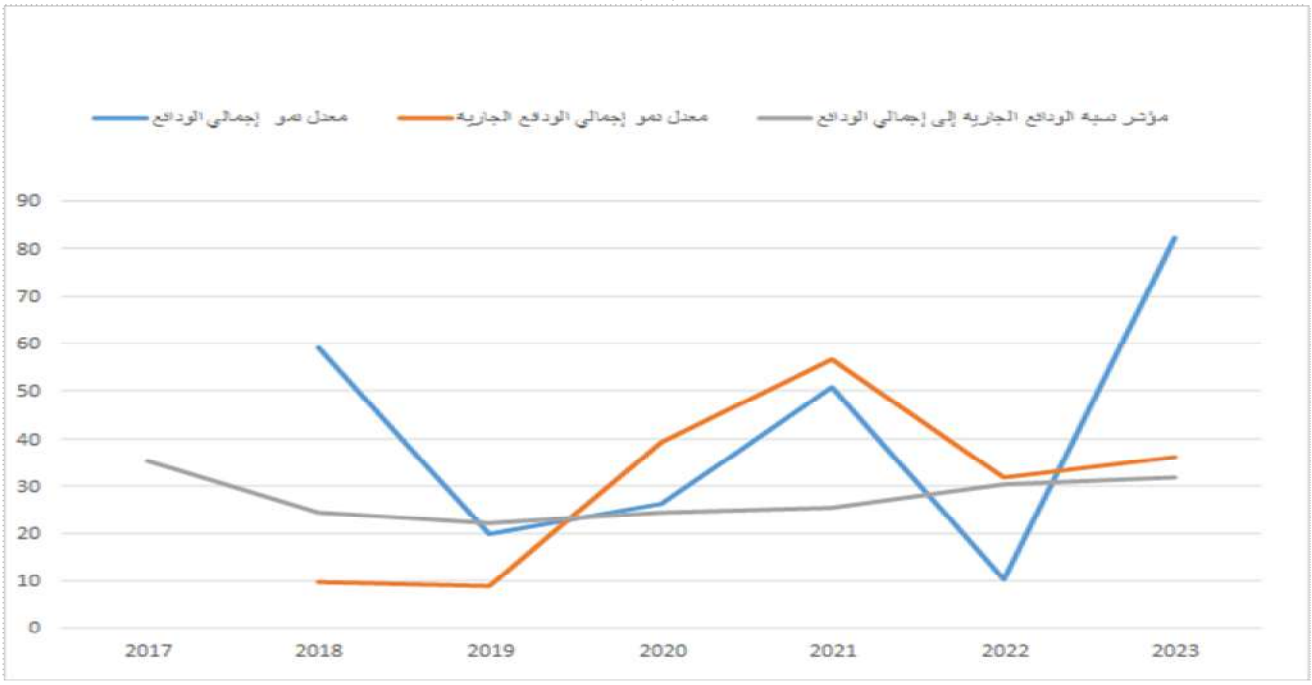

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم(01)

من خلال الجدول رقم (01) يتضح أن مصرف السلام الجزائري حقق نموا قويا في إجمالي الودائع بنسبة تفوق 419% بين عامي 2017 و2023، مما يعكس فعالية استراتيجياته التسويقية وثقة العملاء المتزايدة. أما الودائع الجارية فقد شهدت نموا معتبرا بنسبة 367%، مما يدل على تفضيل العملاء لهذا النوع من الحسابات بسبب مرونتها وسيولتها العالية، حيث ظلت نسبتها إلى إجمالي الودائع في حدود مقبولة تجاوزت 27% في المتوسط، وهي نسبة تدل على قدرة المصرف على تغطية احتياجات السيولة قصيرة الأجل. التذبذب في نسبة الودائع الجارية يشير إلى توجه المصرف نحو موازنة الهيكل التمويلي بين السيولة والربحية. في هذا الإطار، تسهم الحوكمة الشرعية المعتمدة داخل المصرف في تعزيز ثقة المتعاملين، من خلال التأكد من توافق المنتجات والخدمات مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يرسّخ مصداقية المصرف ويزيد من جاذبيته لدى فئات واسعة من العملاء. في المجمل، تعكس هذه المؤشرات أداء متوازنا واستقرارا في جذب الموارد، مما يعزز من مكانة المصرف في السوق المصرفي الجزائري ويؤكد نجاحه في إدارة النمو والمخاطر المالية بكفاءة، ضمن إطار من الالتزام الشرعي والرقابة المؤسسية الرشيدة.

2- مؤشرات نسبة الأرباح الصافية بالنسبة للحقوق المساهمين ونسبة الربح الصافي إلى إجمالي الموجودات :

يعتبر مؤشري نسبة أرباح المساهمين ونسبة الربح الصافي إلى إجمالي الموجودات من أهم المؤشرات التي تقيس أداء ربحية المصارف الإسلامية ، ومن المعروف أن الهدف الأساسي للمصرف هو تعظيم الثروة المساهمين وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح ،ويظهر الجدول رقم (02)، المتعلق بأداء مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2017-2023، القيم المسجلة لهذين المؤشرين بما يعكس مستوى العائد المحقق للمساهمين وكفاءة توظيف الموجودات.

الجدول رقم(02) : مؤشر نسبة الأرباح الصافية بالنسبة للحقوق المساهمين ومؤشر نسبة الربح الصافي إلى إجمالي الموجودات لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2023)

السنة	الربح الصافي (ألف دينار جزائري)	حقوق المساهمين (ألف دينار جزائري)	نسبة أرباح المساهمين %	إجمالي الموجودات (ألف دينار جزائري)	نسبة الربح الصافي لإجمالي الموجودات
2017	1 181 246	16 563 000	7,13	85 775 329	1,38
2018	2 418 000	17 305 000	13,97	110 109 000	2,83
2019	4 007 000	19 012 000	21,08	131 019 000	3,91
2020	3 069 000	18 900 000	16,24	162 626 000	2,37
2021	3 389 000	27 263 000	12,43	237 804 000	1,74
2022	4 393 000	27 312 000	16,08	261 693 000	2,04
2023	5 834 197	33 088 000	17,63	333 886 204	1,78
المتوسط	3 470 206	22 777 571	14,94	188 987 504	2,29

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف السلام الجزائري

الشكل رقم(02) :مؤشر نسبة الأرباح الصافية بالنسبة للحقوق المساهمين ومؤشر نسبة الربح الصافي إلى إجمالي الموجودات لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2017-2023)

المصدر :من إعداد الباحثين باعتماد على الجدول رقم(02)

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن مصرف السلام الجزائري حافظ على أداء ربحي مستقر ومتنامٍ خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ متوسط نسبة الأرباح 14.94%، ما يعكس فعالية الإدارة المالية وكفاءة التوظيف الاستثماري. ورغم تسجيل انخفاض طفيف في نسبة الربح إلى إجمالي الموجودات في عام 2023، إلا أن صافي الأرباح استمر في النمو ليصل إلى أكثر من 5.8 مليار دج، محققا عائدا مميزا للمساهمين بلغ 2200 دينار لكل 1000 دينار مستثمر. أما على مستوى حقوق المساهمين، فقد شهدت تطورا لافتا بنسبة نمو تجاوزت 121%، بالتوازي مع ارتفاع إجمالي الموجودات بنسبة مماثلة (122%)، ما يدل على توسع متوازن ومدروس في القاعدة الرأسمالية والأصول. ويُعزى هذا النمو المستقر إلى اعتماد المصرف على منظومة حوكمة شرعية صارمة، تضمن توافق العمليات مع الضوابط الإسلامية، وتعزز ثقة المستثمرين والعملاء على حد سواء، مما يسهم في استدامة الأرباح وتحقيق التوازن بين الربحية والامتثال الشرعي. في المجمل، تعكس المؤشرات المالية المدروسة أداء متزنا ومبنيا على أسس مالية وشرعية قوية، تعزز من مكانة المصرف إقليميا وعالميا.

3- مؤشر معدل نمو إجمالي الموارد

يعتبر مؤشر معدل نمو إجمالي الموارد من أبرز المؤشرات التي تقيس الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية كون أن الزيادة في معدلات نمو حجم الموارد للمصارف تدل على قدرتها في تجميع الموارد من مختلف المصادر والتي توجه مباشرة للاستثمار ، والتي تمكنها من العمل بأريحية وتساعدها في الأخير من الرفع من مركزها المالي ، ويمكن بيان تطور موارد مصرف السلام، المتمثلة في إجمالي لودائع مضافاً إليها حقوق الملكية، من خلال الجدول رقم (04)

الجدول رقم (03) : مؤشر معدل نمو إجمالي الموارد بمصرف السلام خلال الفترة(2017-2023)

السنة	إجمالي الموارد (ألف دينار جزائري)	معدل نمو إجمالي الموارد %
2017	70 280 182	-
2018	102 736 000	46,18
2019	121 417 000	18,80
2020	148 220 000	22,08
2021	222 294 000	49,98
2022	242 388 000	9,04
2023	312 186 000	28,80
المتوسط	**174 217 311**	**29,15**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف السلام الجزائري

الشكل رقم (03) : مؤشر معدل نمو إجمالي الموارد بمصرف السلام الجزائري خلال الفترة(2017-2023)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم(03)

يتضح من خلال الشكل رقم (03) أن مصرف السلام حقق متوسط نمو في إجمالي الموارد بنسبة 29,15% خلال فترة الدراسة، مما يعكس قدرة المصرف على جذب المدخرات وتعزيز مصادر التمويل من مستثمرين، مساهمين وشركاءوقد سُجل أعلى معدل نمو في عام 2021 بنسبة 49,98%، مقابل أدنى معدل في 2022 بنسبة 9,04%وهو ما يُظهر مرونة المصرف في التكيّف مع التغيرات الاقتصادية. هذا التوسع المستمر في الموارد ساهم بشكل مباشر في تمويل استثمارات حيوية، خاصة تلك المتوقفة بسبب العجز المالي، ما يعكس دور المصرف في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

ويرتبط هذا الأداء الإيجابي بتطبيق حوكمة شرعية رشيدة تضمن التزام المصرف بالضوابط الإسلامية في جمع الموارد وتوظيفها، مما يعزز الثقة والاستقرار المالي، ويؤكد على دور المصرف كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة. كما أن التحول الرقمي الملحوظ وتطور الخدمات الإلكترونية يعكسان توجها استراتيجيا نحو الابتكار، مما يسهم في جذب مزيد من العملاء، وتحسين كفاءة العمليات، ودعم التنافسية في السوق المصرفي الإسلامي

IV- الخلاصة :

تشكل الحوكمة الشرعية العمود الفقري للنظام المالي الإسلامي، فهي الضمانة الأساسية لشرعية المنتجات ومصداقية المؤسسات واستدامة أدائها. وقد أظهرت هذه الدراسة أن التزام المصارف الإسلامية، ممثلة في نموذج مصرف السلام الجزائري، بمنظومة حوكمة شرعية فعالة يسهم بشكل مباشر في تعزيز ثقة المتعاملين، وتحقيق نمو مالي مستقر، وترسيخ الاستقرار المصرفي. غير أن الطريق نحو تحقيق حوكمة شرعية مستدامة في الجزائر لا يزال يواجه جملة من التحديات التنظيمية والمؤسسية والبشرية. لذا، فإن نجاح هذا القطاع الحيوي رهين بتبني رؤية إستراتيجية شاملة، تزاوج بين العمق المقاصدي في الأهداف، والدقة التنظيمية في الأطر، والابتكار التكنولوجي في الآليات، مع الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة ، يمكن للجزائر أن تبني نظاما ماليا إسلاميا قويا، يحقق المقاصد الشرعية، ويساهم في التنمية الاقتصادية، ويحظى بثقة جميع أصحاب المصلحة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ما يلي:

- أظهرت الدراسة أن الحوكمة الشرعية تمثل نظاما متكاملا ومتميزا عن الحوكمة التقليدية، يقوم على مرتكزات ثلاث : حوكمة الفتوى، والرقابة، والإفصاح، ويهدف إلى تحقيق العدالة وحفظ المال ورفع الحرج، انطلاقا من رؤية مقاصدية.
- مصرف السلام الجزائري حقق أداء تسويقيا فعالا مكنه من تحقيق نمو قوي ومستمر في الودائع، سواء الجارية أو الإجمالية، بما يعكس نجاح استراتيجياته في استقطاب العملاء وتعزيز ثقتهم. ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى الدور المحوري للحوكمة الشرعية في ترسيخ مصداقية المعاملات المصرفية وزيادة جاذبية المنتجات الإسلامية.
- المصرف يتمتع بقدرة عالية على تعبئة الموارد المالية وتحقيق نمو متسارع ومستدام فيها، ويعكس هذا النمو قوة القاعدة التمويلية للمصرف ومرونته في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، ضافة إلى مساهمته الفعالة في تمويل المشاريع وتحريك النشاط الاقتصادي. كما يؤكد ذلك نجاح السياسات الإدارية والمالية المدعومة بإطار حوكمة شرعية يضمن سلامة توظيف الموارد واستدامتها.
- مصرف السلام الجزائري استطاع تحقيق مستوى ربحية جيد ومستقر خلال فترة الدراسة، مع قدرة واضحة على تنمية الأرباح وتعظيم عوائد المساهمين. كما يعكس الأداء الربحي كفاءة المصرف في استثمار أصوله وإدارة موارده بشكل متوازن ويبرز دور الحوكمة الشرعية هنا في تحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح والالتزام بالضوابط الشرعية، مما يعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل
- المصرف حقق توسعا متوازنا في كل من الأصول وحقوق المساهمين، مما يدل على قوة هيكله المالي وصلابته. ويعكس هذا التوازن اعتماد المصرف على سياسات تمويلية واستثمارية مدروسة تقلل من المخاطر وتعزز الاستقرار
- الحوكمة الشرعية تمثل عاملا أساسيا في تحسين أداء مصرف السلام الجزائري، حيث ساهمت في تعزيز الثقة، جذب العملاء، وضمان التزام العمليات المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية.كما لعبت دوراً مهماً في تحقيق التوازن بين الربحية والاستقرار، وتقليل المخاطر، ودعم الاستدامة المالية، مما يجعلها ركيزة استراتيجية في نجاح المصرف.
- المصرف نجح في تعزيز موقعه التنافسي في السوق المصرفي الجزائري من خلال تطوير خدماته، خاصة الرقمية منها، وتحسين جودة الأداء. وقد ساهم ذلك في توسيع قاعدة عملائه وزيادة كفاءته التشغيلية، مما يعكس توجهه نحو الابتكار والتكيف مع متطلبات البيئة المصرفية الحديثة.

الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ الإسراع في إصدار "الدليل الموحد للحوكمة الشرعية" بالتعاون مع البنك المركزي الماليزي و .ISRA
- ✓ إنشاء هيئة وطنية عليا مستقلة للرقابة الشرعية تكون مرجعية موحدة للفتوى والتقويم.
- ✓ ضمان الاستقلالية الكاملة للهيئات الشرعية وهياكل الرقابة الداخلية.
- ✓ الاستثمار في الرقمنة وأتمتة عمليات الرقابة والامتثال الشرعي.
- ✓ تطوير برامج أكاديمية وتكوينية متخصصة بالشراكة بين الجامعات والمصارف.
- ✓ تشجيع البحث العلمي والتوثيق في مجال المالية الإسلامية والحوكمة الشرعية.

- الإحالات والمراجع :

1-محمد بن أحمد جناشال الشحري، دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية (تجربة ماليزيا) ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير الملف الخاص الرابع، ماي 2018،

2-سعيد بوهرواة، حليمة بوكروشة، جوان 2015, حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، تجربة البنك المركزي الماليزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2،

3-عبد الباري مشعل ،المدير العام لرقابة الاستشارات بريطانيا ماي 2010, تحديات ومعوقات الحوكمة المالية الإسلامية، دراسة أعدت بتمويل من مركز المشروعات الدولية الخاصة في واشنطن ,CIPE المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية ،

4- قتيبة عبد الرحمن العاني، خبير اقتصادي – دور الهيئات الرقابية في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية- مقال منشور بتاريخ 28 مايو 2015 في موقع https://www.aliqtisadalislami.net/ تم الاطلاع عليه يوم 2023/06/09

5-بتصرف، حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية – نشرة معهد الدراسات المصرفية لدولة الكويت- العدد 03- 2019-

6-حكيم براضية، بن علي بلعزوز، أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف- العدد 2015/14،

7-هجيرة سديرة، قويدر عياش ،أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها-تجارب دولية- مجلة بحوث والاقتصاد والمناجمنت،2022 ،المجلد03، العدد01،

8-شوقي عاشور بورقبة وعبد الحليم عمار غربي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية : حالة دول منطقة الخليج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد 28 ،أكتوبر2015،

9 -الموقع الرسمي للمصرف السلام الجزائري، http://www.alsalambank.com، تم الاطلاع عليه يوم : 12 /2025/05باعتماد على القوائم المالية لتقرير المالي لسنة 2023

10-عبد القادر حريش، لعلا رمضاني، نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية من وجهة نظر محاسبية -دراسة حالة الجزائر- دراسات العدد الاقتصادي ،المجلد: 8 ،العدد: 3 ،جوان 2017 جامعة الأغواط

11-الطاهر بن عاشور، محمد. (2006). مقاصد الشريعة الإسلامية. تونس: دار سحنون

12-العيسوي، محمود أحمد. (2010). الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. الكويت: بيت التمويل الكويتي.

13-القرضاوي، يوسف. (2001). دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي. القاهرة: مكتبة وهبة.

14-بن عمر، صالح. (2016). تحديات تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في الجزائر. مجلة البحوث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة وهران.

15-قاسم، عز الدين. (2018). الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر. الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي والتجربة الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

16-بوعلاق، عبد القادر. (2019). الحوكمة المصرفية في الجزائر بين المتطلبات القانونية والتحديات التطبيقية. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر

17-الريسوني، أحمد. (2013). نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي

18 -هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2024/04/03) ، الموقع الرسمي تم الاستيراد من الصفحة الرئيسية http://aaoifi.com : على الساعة 30: 15

19 -بن حمودة، وسيم. (2015). استقلالية الهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية ومتطلبات الحوكمة المصرفية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي

20-لحسن فوضيل، وعديلة خنوسة. (2020). استراتيجية حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية مع الاشارة الى تجارب مجموعة من الدول الاسلامية. الملتقى الوطني الأول حول: الصيرفة الاسلامية بين التنظير والتطبيق. المدرسة العليا للتجارة.

21-ابتسام ساعد ، ورابح خوني. (2018). أهمية ممارسة الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية-نماذج دولية -. مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة.(46)

22-رفيق يوسفي، وسارة عزايزية. (جوان, 2018). تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية. مجلة التنمية الاقتصادية، 03.(05)

23-Karim Ginena and Azhar Hamid, Foundations of Shari'ah Gouvernance of Islamic Banks, (UK : Wiley, UK, First Edition, 2015)

24-Chapra, M. U. (2008). The Islamic Vision of Development in the Light of Maqasid al-Shari'ah. Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute

25-Mohamed, H., & Ali, H. (2018). Blockchain, Fintech, and Islamic Finance: Building the Future of the New Islamic Digital Economy. De|G Press.

- قائمة الأشخاص المقابلة

1-علي محمد بورويبة، رئيس التدقيق الشرعي وأمين سر الهيئة الشرعية بمصرف السلام،AliMohamed.Bourouiba@alsalamalgeria.com، 70 83 11 8507

2-جمال آيت حدادن، مدير الامتثال والرقابة الشرعية لبنك البركة ،aitdjamal2005@yahoo.fr، 740661 19 95

3-أمينة عثامنية ،رئيسة قسم الصيرفة الإسلامية لبنك الوطني الجزائري(BNA) ،BELOUCHRANI.AMINA@gmail.com، 5706 35 89 61

4-بلخير بن ناجي، مدير التدقيق الشرعي و أمين سر الهيئة الشرعية لبنك الإسكان و التعمير،belkir.bennadji@housingbankdz.com، 05 03 62 61 78

5-حسام عكاشة ،مدير التدقيق الشرعي لبنك الخارجي الجزائري(BEA) ،akachahassam@gmail.com

6-جمال تومي ، مدير التدقيق الشرعي لبنك الفلاحة والتنمية المحلية(BADR)

7-مزاري سفيان، رئيس قسم الصيرفة الإسلامية لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

يزيد بوطران & صحراوي دومي (2026)، الحوكمة الشرعية ودورها في تحقيق الاستدامة في المالية الإسلامية: مقاربة مقاصدية لتطوير الإطار التنظيمي في الجزائر – دراسة حالة مصرف السلام الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 12 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 331-345.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لرخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**